|  |  |
| --- | --- |
| **فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2027-2024** | ITU-logo-UNblue |
| **الاجتماع الثالث – 21 و22 فبراير 2022** |
|  |  |
|  | **الوثيقة CWG-SFP-3/7-A** |
| **21 يناير 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من رئيس فريق العمل التابع للمجلسالمعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية |
| مقترحات لمراجعة متن القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018)بشأن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023‑2020" |

تبرز هذه الوثيقة المناقشات التي جرت في الاجتماع الثاني لفريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية، استناداً إلى المساهمة التي قدمها الاتحاد الروسي في الوثيقة CWG‑SFP 2/6، والمدخلات التي قدمتها أمانة الاتحاد في الوثيقة CWG‑SFP 2/5، لتحديث نص القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018). وتظهر التعديلات المقترحة بعلامات المراجعة، لتنظر فيها الدول الأعضاء عند إعداد مقترحاتها المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022.

MOD

القرار 71 (المراجَع في بوخارست، 2022)

الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2027-2024

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوخارست، 2022)،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته بشأن السياسات والخطط الاستراتيجية؛

*ب)* المادة 19 من الاتفاقية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات في أنشطة الاتحاد؛

*ج)* القرار 25 [[1]](#footnote-1) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي ينص، في جملة أمور، على تقوية وظائف المكاتب الإقليمية بحيث يمكنها أن تؤدي دوراً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد وبرامجه ومشاريعه والمبادرات الإقليمية؛

*د )* القرار 48 لمؤتمر المندوبين المفوضين، الذي ينص، في جملة أمور، على أن إدارة الموارد البشرية وتنميتها في الاتحاد ينبغي أن تكونا متوافقتين باستمرار مع رسالة الاتحاد والنظام الموحد للأمم المتحدة وقيمهما وغاياتهما وأنشطتهما؛

*هـ )* القرار 70 لمؤتمر المندوبين المفوضين، الذي ينص على إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ الخطتين الاستراتيجية والمالية وكذلك في الخطط التشغيلية للقطاعات والأمانة العامة؛

*ز )* القرار 151 لمؤتمر المندوبين المفوضين، الذي ينص على مواصلة وضع إطار شامل لنتائج الاتحاد من أجل دعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والميزانية وزيادة قدرة أعضاء الاتحاد على تقييم التقدم المحرز في تحقيق غايات الاتحاد؛

*ح)* القرار 191 لمؤتمر المندوبين المفوضين، الذي يكلف الأمين العام بمواصلة تعزيز استراتيجية للتنسيق والتعاون توخياً لفعالية وكفاءة الجهود في المجالات ذات الاهتمام المشترك لقطاعات الاتحاد الثلاثة والأمانة العامة، بغية تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الاتحاد؛

*ط)* القرار 200 لمؤتمر المندوبين المفوضين، الذي يشدد على دور الاتحاد، بصفته وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، في دعم الدول الأعضاء والمساهمة في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) رقم 75/233 الصادر في 21 ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ورقم 72/279 الصادر في 31 مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ورقم 74/297 الصادر في 11 أغسطس 2020 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 71/243،

وإذ يلاحظ

 *أ )* التحديات التي يواجهها الاتحاد في تحقيق أهدافه في ظل التغير المستمر في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، فضلاً عن السياق الخاص بوضع الخطة الاستراتيجية وتنفيذها، على النحو المبين في الملحق 2 بهذا القرار؛

*ب)* مسرد المصطلحات الوارد في الملحق 3 بهذا القرار،

وإذ يُقر

 *أ )* بالخبرة المكتسبة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية السابقة للاتحاد؛

*ب)* بالفجوة الرقمية المستمرة ودور الاتحاد في توسيع التوصيلية على الصعيد العالمي وفي استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيئياً، خاصةً في سياق انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

*ج)* بالتوصيات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة (JIU) بشأن استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد؛

*د )* بأن التنسيق الفعّال بين الخطة الاستراتيجية والخطة المالية، على النحو المبين في الملحق 1 بالمقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، يمكن تحقيقه بإعادة توزيع موارد الخطة المالية على مختلف القطاعات من خلال الأولويات المواضيعية والغايات الاستراتيجية، على النحو المعروض في التذييل A للملحق 1 بهذا القرار،

يقرر

اعتماد الخطة الاستراتيجية الواردة في الملحق 1 بهذا القرار،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 بمواصلة تحسين إطار نتائج الاتحاد فيما يتعلق برصد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد، تبعاً لمبادئ الإدارة على أساس النتائج (RBM) والميزنة على أساس النتائج (RBB)؛

2 بتنسيق تنفيذ الخطة الاستراتيجية، مع ضمان الاتساق بين الخطة الاستراتيجية والخطة المالية والخطط التشغيلية وميزانيات فترات السنتين وكذلك العمل المضطلع به في القطاعات؛

3 بتقديم المساعدة إلى مجلس الاتحاد بشأن إدخال تعديلات على هذه الخطط تماشياً مع ولايته وفي ضوء التغيرات في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و/أو نتيجة لتقييم الأداء وإطار إدارة المخاطر، خاصة من خلال:

’1‘ إدخال جميع التعديلات اللازمة مع مراعاة المقترحات المقدمة من الأفرقة الاستشارية للقطاعات وقرارات المؤتمرات والجمعيات التي تعقدها القطاعات والتغييرات في التوجه الاستراتيجي لأنشطة الاتحاد، ضمن الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

’2‘ كفالة الربط بين الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية، والخطط المالية والتشغيلية في الاتحاد،

4 برفع تقرير إلى المجلس سنوياً بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبشأن أداء الاتحاد في سبيل تحقيق غاياته؛

5 بتوزيع هذه التقارير على جميع الدول الأعضاء بعد أن ينظر المجلس فيها، مع حث هذه الدول على تعميمها على أعضاء القطاعات وكذلك على الكيانات والمنظمات المشار إليها في الرقم 235 من الاتفاقية والتي شاركت في تنفيذ هذه الخطط ؛

6 بمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدول الأعضاء،

يكلف مجلس الاتحاد

1 بالإشراف على تطوير وتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتعديلها عند اللزوم، بالاستناد إلى تقارير الأمين العام، مع مراعاة الرقم 61A (10 *مكرراً*) من المادة 4 من الاتفاقية[[2]](#footnote-2)؛

2 بتقديم تقييم لنتائج الخطة الاستراتيجية إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، إلى جانب مشروع الخطة الاستراتيجية المقترح لفترة الأربع سنوات التالية؛

3 باتخاذ التدابير المناسبة لدعم تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة؛

4 بالتأكد من أن الخطط التشغيلية المتجددة للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة التي يوافق عليها المجلس سنوياً تتماشى وتتوافق تماماً مع هذا القرار وملحقاته ومع الخطة المالية للاتحاد المعتمدة في المقرر 5 (المراجَع في بوخارست، 2022)،

يدعو الدول الأعضاء

إلى الإسهام بوجهات نظرها من المنظور الوطني والإقليمي بشأن مسائل السياسة العامة والنواحي التنظيمية والتشغيلية في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التخطيط الاستراتيجي التي يقوم بها الاتحاد في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، من أجل:

- زيادة فعالية الاتحاد في تحقيق أهدافه المحددة في صكوك الاتحاد، بأن تتعاون معه في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، مع مراعاة قيم ومبادئ "الاتحاد الواحد"؛

- مساعدة الاتحاد في الوفاء بالتوقعات المتغيرة لدى جميع أعضائه في بيئة تتطور فيها البُنى الوطنية لتوفير خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوراً مستمراً،

يدعو أعضاء القطاعات

إلى تقديم آرائهم بشأن خطة الاتحاد الاستراتيجية من خلال القطاعات التي ينتمون إليها وفقاً للإجراءات المعمول بها في الاتحاد.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. فيما يلي، تُعتبر الإشارة إلى قرار/مقرر دون تحديد تاريخ ومكان اعتماده بمثابة إشارة إلى أحدث نسخة من ذلك القرار/المقرر، ما لم يحدَّد خلاف ذلك. [↑](#footnote-ref-1)
2. "يجوز أن يقوم المجلس، عند الاقتضاء، مع الاحترام الكامل للحدود المالية التي يعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين، باستعراض وتحديث الخطة الاستراتيجية التي تشكل أساس الخطط التشغيلية المقابلة وإبلاغ الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بذلك." [↑](#footnote-ref-2)